إعلان الرباط

حول العدالة المناخية والانتقال العادل
"إعادة التفكير في الحكامة المناخية انطلاقاً من الأولويات الترابية"
15 – 14نونبر 2025، الرباط – المغرب

نحن المشاركات والمشاركين في المنتدى المدني الاورو-متوسطي الثاني حول المناخ، المنعقد بالرباط يومي 14 و15 نونبر2025، في موضوع « ***العدالة المناخية والانتقال العادل: إعادة التفكير في الحكامة المناخية انطلاقاً من الأولويات الترابية*** » ، والمنظم من طرف تحالف مجالات MAJALAT (الذي يضم شبكة يوروميد، والمفكرة القانونية، ومنتدى بدائل المغرب) بشراكة مع الائتلاف المغربي من أجل العدالة المناخية (CMJC) ، وبحضور فاعلين وفاعلات من المؤسسات الوطنية، الهيئات المنتخبة، المنظمات الدولية، الخبراء، المجتمع المدني، الإعلام، الشباب، والحركات النسائية؛
وبعد نقاشات معمقة في الجلسات العامة، الموائد المستديرة، والورشات الموضوعاتية؛

نُعلن ما يلي:

أولاً – تأكيد المبادئ العامة

1. التأكيد على ان عشر سنوات بعد اتفاق باريس يبين ان الالتزامات كانت أقل من الأهداف، ورغم ذلك فإن مجموعة من الدول لم تحترم التزاماتها، بل ان الولايات المتحدة الأمريكية انسحبت وتسوق لخطاب نقيض، مما يبرز الحاجة الملحة لإعادة بناء حكامة مناخية عادلة، شاملة، ومنصفة، تُنصت للجهات والأقاليم والمجتمعات المحلية المتضررة أولاً.
2. الاعتراف بأن التغير المناخي قضية حقوقية وتنموية، وأن غياب العدالة المناخية يعمّق الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً لدى النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات الريفية.
3. التشديد على أن الاحتلال والنزاعات المسلحة والحروب تزيد من تعقيد الأزمات المناخية، كما هو الحال المتمثل في حرب الابادة في فلسطين، وتفاقم هشاشة السكان وتحد من قدرتهم على التكيف.
4. النظر بخطورة للإبادة المناخية في فلسطين والاستهداف الممنهج لكل مقومات الحياة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.
5. التأكيد على مركزية المجال المحلي باعتباره فضاءً للفعل المناخي وركيزةً لتجديد الحكامة البيئية في الفضاء الأورو-متوسطي.

6. التأكيد على ضرورة مواءمة الحكامة المناخية مع أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الإنصاف، والحق في الموارد الطبيعية، والحد من التأثير غير المتكافئ للانبعاثات التاريخية للدول الغنية.

ثانياً – توصيات الحكامة المناخية

1. تعزيز دور الجهات والجماعات الترابية في التخطيط المناخي الجهوي، مع تقوية الوسائل المالية والبشرية لضمان تنفيذ سياسات منسجمة مع حاجيات السكان.
2. دعم التعاون الأورو–متوسطي في مجالات إدارة المياه، الاقتصاد الأخضر، التكيف، والتحذير المبكر.
3. إشراك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تقييم السياسات المناخية ورصد تنفيذ الالتزامات الدولية، وخاصة تلك المرتبطة باتفاق باريس والمسار نحو مؤتمر الاطراف 30 ببليم بالبرازيل (COP30) .
4. إدماج مبادئ الانتقال العادل في سياسات الطاقة والصناعة والفلاحة والنقل، بما يحمي حقوق العمال والمجتمعات المحلية.
5. تعزيز السيادة والحق في الموارد الطبيعية للدول النامية، وعدم السماح بممارسات « الاستعمار الأخضر»، وضرورة محاربة اللوبيات المناصرة للطاقات الأحفورية.
6. الدعوة إلى انسجام السياسات الجيوسياسية بين مختلف الدول والمجموعات الإقليمية لإعادة إطلاق المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) على أساس التزامات توازي حجم التحدي المناخي العالمي.
7. السهر على التطبيق الفعلي للقوانين البيئية والمناخية، ومكافحة التراخي والإفلات من العقاب في الجرائم البيئية.

ثالثاً – العدالة الجندرية في السياسات المناخية

1. التأكيد على أن اللامساواة الجندرية تزيد هشاشة النساء أمام آثار التغير المناخي، وأن أي تخطيط دون منظور النوع يساهم في تعميق الفوارق.
2. العدالة المناخية لا يمكن أن تتحقق دون عدالة اجتماعية وجندرية. فكلما كانت النساء والفئات الهشة في موقع المشاركة والقرار، كلما كانت المجتمعات أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات البيئية. إن تحقيق انتقال عادل وحساس للنوع هو رهان سياسي وأخلاقي في آن، من أجل مستقبل بيئي وإنساني متوازن.
3. الدعوة إلى تفعيل وتنزيل خطة العمل الجندرية (GAP) لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، وضمان ملاءمتها مع الأولويات الوطنية والترابية.
4. دعم المبادرات النسائية في إدارة الموارد الطبيعية، الاقتصاد التضامني، حماية المياه، الفلاحة المستدامة، والابتكار البيئي.

5. إشراك النساء القرويات والناشطات المحليات في المفاوضات المناخية، وفي إعداد الميزانيات المناخية الترابية.
6. محاربة الهشاشة الجندرية المزدوجة التي تتقاطع مع الهشاشة القانونية والاجتماعية للمهاجرات والنساء المتأثرات بالنزاعات.

رابعاً – الإعلام، محاربة التضليل، وتعزيز التربية المناخية

1. اعتبار مكافحة الأخبار الزائفة والتضليل المناخي ركيزة لبناء مواطنة بيئية واعية.
2. دعم الإعلاميين والصحفيين ومؤثري المنصات الرقمية في تطوير أدوات التبسيط، والتحري، والاستقصاء البيئي.
3. تعزيز الشراكات بين الإعلام والمجتمع المدني لإنتاج محتوى مناخي مسؤول، مبني على العلم، وذو تأثير واسع.
4. إصلاح المنظومة الإعلامية لضمان وصول كل المواطنين، بما فيهم سكان القرى والمناطق الهشة، إلى المعلومات المناخية الدقيقة.
5. تطوير برامج التربية البيئية والمناخية في المدارس والجامعات، بما يعزز ثقافة المناخ لدى الأجيال المقبلة.

خامساً – الشباب، الهجرة، والأشخاص ذوي الإعاقة

1. دعم الشباب في بناء قيادات مناخية جديدة، وإنشاء «مرصد الشباب والمناخ» كآلية للرصد والاقتراح.
2. الدعوة إلى تطوير وتفعيل إطار قانوني وحقوقي لحماية المهاجرين المتأثرين بالمناخ في المنطقة المغاربية والمتوسطية.
3. التأكيد على أن الإعاقة ليست هامشاً في السياسات المناخية، والدعوة إلى إدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في التكيف والتدبير البيئي وإدارة الأزمات.

سادساً – دعم المبادرات المحلية والنماذج الناجحة

تثمين التجارب المقدّمة في جلسات المنتدى، ومنها:

- مشاريع الطاقة الشمسية المجتمعية؛
- مبادرات شبابية في الترافع المناخي؛
- التجارب المتوسطية في حماية النظم البيئية المحلية؛
- تعزيز البحث العلمي وتثمين المعارف التقليدية في التكيف مع التغيرات المناخية.

سابعاً – الاقتصاد والتمويل المناخي

1. إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية على المستوى الدولي والوطني لحماية البيئة وتفادي مزيد من الاحترار المناخي.
2. إعادة هيكلة أنماط التبادل التجاري العالمي نحو المزيد من العدالة مع الدول النامية، وتجاوز «الرأسمالية الخضراء» و«الاستعمار الأخضر».
3. إلزام الدول الغنية، خصوصاً المستفيدة تاريخياً من الطاقات الأحفورية، بتمويل الانتقال المناخي في الدول المتضررة من الانبعاثات.
4. محاربة الاستخراج المفرط (extractivism) الذي يدمّر الموارد الطبيعية، وفرض عقوبات على الشركات التي تنتهك البيئة.
5. حماية سيادة الدول في تدبير مواردها الطبيعية ومنع «تسليعها» بشكل يضر بالشعوب.

ثامناً – التزامات مشتركة

نلتزم، نحن المشاركات والمشاركين، بما يلي:

1. تعزيز التعاون الأورو-متوسطي للدفاع عن انتقال بيئي عادل يحمي الكرامة الإنسانية والحقوق الاجتماعية.
2. الدفع من أجل حضور فعّال للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في COP30 بالبرازيل، وحمل توصيات إعلان الرباط داخل مسار التفاوض الدولي.
3. إحداث آلية سنوية مستقلة لتتبع تنفيذ توصيات هذا الإعلان داخل المغرب وفي إطار الشراكات الأورو–متوسطية.
4. التضامن الكامل مع نضالات الشعب الفلسطيني، ورفض جميع أشكال القتل والاستهداف والإبادة الجماعية التي تُمارَس بحقه.

إن **إعلان الرباط 2025** هو دعوة مفتوحة لبناء مستقبل مناخي عادل، قائم على الحقوق، وعلى مشاركة السكان في اتخاذ القرار، وعلى انتقال بيئي لا يترك أحداً خلفه—لا النساء، ولا الشباب، ولا القرى، ولا العمال، ولا المهاجرين ولا الأشخاص في وضعية إعاقة، ولا المجتمعات المتأثرة بالنزاعات والحروب.

صادر بالرباط،
يوم السبت 15 نونبر 2025

Rabat Declaration

on Climate Justice and Just Transition
"Rethinking Climate Governance from Territorial Priorities"
14–15 November 2025 — Rabat, Morocco

We, the participants of the Second Euro-Mediterranean Civil Forum on Climate, held in Rabat on 14–15 November 2025 under the theme *"Climate Justice and Just Transition: Rethinking Climate Governance from Territorial Priorities,"* organized by the Majalat Consortium — composed of EuroMed Rights, Legal Agenda, and the Forum des Alternatives Maroc — in partnership with the Moroccan Coalition for Climate Justice (CMJC), and with the participation of representatives from national institutions, elected bodies, international organizations, experts, civil society, media, youth groups, and feminist movements;

After extensive discussions held during the plenary sessions, roundtables, and thematic workshops;

Hereby declare the following:

I. Affirming the General Principles

1. **Ten years after the Paris Agreement**, it is evident that commitments have fallen short of the objectives, and many states have failed to meet even their limited pledges. The withdrawal of the United States and the global spread of counter-narratives highlight the urgent need to rebuild a climate governance system that is just, inclusive, and equitable — one that listens first to the regions, territories, and communities most affected.
2. **Recognizing that climate change is a human rights issue and development issue**, and that the absence of climate justice exacerbates social and economic vulnerabilities — particularly for women, youth, persons with disabilities, and rural communities.
3. **Stressing that occupation, armed conflict, and war intensify climate crises**, as demonstrated by the ongoing genocide in Palestine, further weakening populations and constraining their adaptive capacities.
4. **Raising deep concern over the environmental destruction in Palestine**, including the systematic annihilation of the conditions of life in Gaza, the West Bank, and Jerusalem.

5. **Affirming the centrality of the local level** s a key space for climate action and a cornerstone for renewing environmental governance in the Euro-Mediterranean region.
6. Reaffirming the need to align climate governance with the **Sustainable Development Goals**, the principles of equity, the right to natural resources, and the imperative to address the disproportionate impact of historical emissions by wealthy nations.

II. Recommendations for Climate Governance

1. Strengthen the role of regions and local authorities in climate planning, and reinforce their financial and human capacities to ensure policies that effectively respond to citizens' needs.
2. Support Euro-Mediterranean cooperation on water governance, the green economy, adaptation, and early warning systems.
3. Ensure the meaningful participation of civil society and social movements in monitoring climate policies and tracking states' progress in meeting their international commitments — particularly under the Paris Agreement and on the road to COP30 in Belém, Brazil.
4. Integrate the principles of a just transition into energy, industrial, agricultural, and transport policies, safeguarding the rights of workers and local communities.
5. Reinforce the sovereignty of developing countries over their natural resources and reject all forms of **"green colonialism"**, while combating fossil-fuel lobbying.
6. Promote coherence between geopolitical policies across states and regional blocs to relaunch **Nationally Determined Contributions (NDCs)** with commitments proportional to the scale of the global climate challenge.
7. Ensure effective enforcement of environmental and climate laws, and combat impunity for environmental crimes.

III. Gender Justice in Climate Policies

1. Affirm that gender inequality heightens women's vulnerability to climate impacts, and that climate planning devoid of a gender perspective deepens disparities.
2. Assert that **climate justice cannot be achieved without social and gender justice**. The more women and marginalized groups are included in decision-making, the more resilient societies become. A gender-responsive just transition is both a political necessity and an ethical imperative.
3. Call for the effective implementation of the **UNFCCC Gender Action Plan (GAP)**, ensuring alignment with national and territorial priorities.

4. Support women-led initiatives in natural resource management, solidarity economy, water protection, sustainable agriculture, and environmental innovation.
5. Promote the participation of rural women and grassroots activists in climate negotiations and in the development of territorial climate budgets.
6. Address the intersection of gender vulnerability with legal and social precarity, particularly for migrant women and women affected by conflict.

IV. Media, Countering Disinformation, and Climate Education

1. Recognize the fight against climate misinformation and disinformation as a cornerstone for building environmentally aware citizenship.
2. Support journalists, media professionals, and digital content creators in developing tools for environmental storytelling, fact-checking, and investigative reporting.
3. Strengthen partnerships between media and civil society to produce responsible, science-based climate content with broad public reach.
4. Reform media systems to ensure equitable access to accurate climate information, including for rural and vulnerable communities.
5. Enhance environmental and climate education in schools and universities, and promote a climate culture among younger generations.

V. Youth, Migration, and Persons with Disabilities

1. Support youth in building new climate leadership, and establish a **"Youth and Climate Observatory"** as a mechanism for monitoring and proposing solutions.
2. Call for the development and implementation of a **legal and rights-based framework** to protect climate-affected migrants in the Maghreb and the wider Mediterranean region.
3. Affirm that disability must not longer remain a marginal in climate policies, and call for the inclusion of persons with disabilities in adaptation, environmental management, and crisis-response planning.

VI. Supporting Local Initiatives and Successful Models

We value the inspiring experiences shared during the Forum, including:

- Community-based solar energy projects;
- Youth-led climate advocacy initiatives;
- Mediterranean experiences in protecting ecosystem protection;
- Strengthening scientific research and the valorization of traditional knowledge in climate adaptation.

VII. Climate Economy and Finance

1. Rethink economic models — globally and nationally — to ensure environmental protection and avoid further warming.
2. Restructure international trade patterns toward greater equity for developing countries, moving beyond “green capitalism” and “green colonialism.”
3. Require historically high-emitting wealthy nations to finance the climate transition in severely affected countries.
4. Combat destructive extractivism and impose sanctions on companies that violate environmental standards.
5. Protect the sovereignty of states over their natural resources and prevent their commodification at the expense of communities.

VIII. Joint Commitments

We, the participants, pledge to:

1. Strengthen Euro-Mediterranean cooperation to defend a just ecological transition that protects human dignity and social rights.
2. Advocate for meaningful participation of local communities and civil society in COP30 (Brazil), and bring the recommendations of the Rabat Declaration into the international negotiation process.
3. Establish an annual monitoring mechanism to track progress in the implementation of this Declaration within Morocco and across Mediterranean partnerships.
4. Express full solidarity with the Palestinian people and reject all forms of killing, targeting, and genocide committed against them.

The Rabat Declaration 2025 is an open call to build a just climate future — grounded in rights, rooted in community participation, and committed to a transition that leaves no one behind: not women, not youth, not rural communities, not workers, not migrants, not persons with disabilities, and not populations affected by conflict and war.

Issued in Rabat,
Saturday, 15 November 2025

Déclaration de Rabat

Sur la justice climatique et la transition juste

« Repenser la gouvernance climatique à partir des priorités territoriales »

14 – 15 novembre 2025 — Rabat, Maroc

Nous, participantes et participants au **Deuxième Forum civil euro-méditerranéen sur le climat**, tenu à Rabat les 14 et 15 novembre 2025, sur le thème : *« Justice climatique et transition juste : repenser la gouvernance climatique à partir des priorités territoriales »*, organisé par le Consortium Majalat — composée d'EuroMed Droits, de Legal Agenda et du Forum des Alternatives Maroc — en partenariat avec la Coalition Marocaine pour la Justice Climatique (CMJC), et en présence de représentantes et représentants d'institutions nationales, de collectivités territoriales, d'organisations internationales, d'expert·e·s, de la société civile, des médias, de la jeunesse et des mouvements féministes de la région euroméditerranéenne ;

Après des discussions approfondies lors des séances plénières, des tables rondes et des ateliers thématiques ;

Déclarons ce qui suit :

I. Principes généraux

1. **Dix ans après l'Accord de Paris**, il apparaît clairement que les engagements pris étaient en-deçà des objectifs fixés, et que nombre d'États n'ont pas respecté ces engagements. Le retrait des États-Unis et la diffusion de discours climato-sceptiques soulignent l'urgence de reconstruire une gouvernance climatique juste, inclusive et équitable, à l'écoute en priorité des régions, territoires et communautés les plus touchés.
2. **Reconnaître que le changement climatique est une question de droits humains et de développement**, et que l'absence de justice climatique accentue les vulnérabilités sociales et économiques, en particulier pour les femmes, les jeunes, les personnes en situation de handicap et les communautés rurales.
3. **Souligner que l'occupation, les conflits armés et les guerres aggravent les crises climatiques**, comme l'illustre le génocide en Palestine, et accentuent la fragilité des populations tout en limitant leur capacité d'adaptation.
4. Exprimer une profonde inquiétude face à **la destruction environnementale en Palestine**, marquée par la destruction systématique des conditions essentielles de la vie à Gaza, en Cisjordanie et à Jérusalem.

5. **Réaffirmer la centralité du niveau local**, en tant qu'espace d'action climatique et pilier du renouveau de la gouvernance environnementale dans l'espace euro-méditerranéen.
6. Souligner la nécessité d'aligner la gouvernance climatique sur les **Objectifs de Développement Durable**, les principes d'équité, le droit aux ressources naturelles et la nécessité de corriger l'impact disproportionné des émissions historiques des pays riches.

II. Recommandations pour la gouvernance climatique

1. Renforcer le rôle des régions et des collectivités territoriales en matière de planification climatique, et consolider leurs capacités financières et humaines afin de garantir des politiques adaptées aux besoins des populations.
2. Soutenir la coopération euro-méditerranéenne dans les domaines de la gestion de l'eau, de l'économie verte, de l'adaptation et des systèmes d'alerte précoce.
3. Garantir la participation effective de la société civile et des mouvements sociaux à l'évaluation des politiques climatiques et au suivi des engagements internationaux — notamment ceux liés à l'Accord de Paris — non seulement en vue de la COP30 de Belém (Brésil), mais également dans une démarche durable et continue qui dépasse les échéances des COP et s'inscrit dans le long terme.
4. Intégrer les principes de la transition juste dans les politiques de l'énergie, de l'industrie, de l'agriculture et du transport, en protégeant les droits des travailleurs et des communautés locales.
5. Renforcer la souveraineté des pays en développement sur leurs ressources naturelles et rejeter toute forme de **« colonialisme vert »**, tout en luttant contre les lobbies favorables aux énergies fossiles.
6. Appeler à une cohérence des politiques géopolitiques entre les États et blocs régionaux afin de relancer les **Contributions Déterminées au niveau National (CDN)** sur la base d'engagements proportionnés à l'ampleur du défi climatique mondial.
7. Assurer l'application effective des lois environnementales et climatiques, et lutter contre l'impunité en matière de crimes environnementaux.

III. Justice de genre dans les politiques climatiques

1. Affirmer que les inégalités de genre accroissent la vulnérabilité des femmes aux effets du changement climatique, et que toute planification ignorant cette dimension contribue à creuser ces écarts.
2. Souligner que **la justice climatique ne peut être dissociée de la justice sociale et de la justice de genre**. Plus les femmes et les groupes marginalisés participent à la prise de décision, plus les sociétés deviennent résilientes. Faire de la transition juste un processus sensible au genre est à la fois une exigence politique et un impératif éthique.
3. Appeler à la mise en œuvre effective du **Plan d'action Genre (GAP)** de la CCNUCC, en veillant à son adaptation aux priorités nationales et territoriales.

4. Soutenir les initiatives portées par les femmes dans la gestion des ressources naturelles, l'économie solidaire, la protection de l'eau, l'agriculture durable et l'innovation environnementale.
5. Promouvoir la participation des femmes rurales et des activistes locales dans les négociations climatiques et dans l'élaboration des budgets climat territoriaux.
6. Combattre la vulnérabilité de genre croisée avec les vulnérabilités sociales et juridiques, notamment pour les femmes migrantes et celles affectées par les conflits.

IV. Médias, lutte contre la désinformation et éducation climatique

1. Considérer la lutte contre les fausses informations et la désinformation climatique comme un pilier essentiel de la citoyenneté environnementale.
2. Appuyer les journalistes, les médias et les créateurs de contenus numériques dans le développement d'outils pédagogiques, d'investigation et de vérification scientifique.
3. Renforcer les partenariats entre médias et société civile en faveur d'une information climatique responsable, fondée sur la science et accessible à un public large.
4. Réformer les systèmes médiatiques afin d'assurer un accès équitable à une information climatique fiable pour l'ensemble des citoyennes et citoyens, y compris dans les zones rurales et vulnérables.
5. Encourager l'intégration de l'éducation environnementale et climatique dans les écoles et universités, en vue de développer une culture climatique durable.

V. Jeunesse, migration et personnes en situation de handicap

1. Soutenir la jeunesse dans la construction de nouveaux leaderships climatiques, et créer un **Observatoire Jeunesse & Climat** chargé du suivi et de la production de propositions.
2. Appeler à la création et à la mise en œuvre d'un cadre légal et fondé sur les droits pour la protection des migrant·e·s affecté·e·s par le climat dans la région maghrébine et méditerranéenne.
3. Réaffirmer que le handicap ne doit pas rester marginal dans les politiques climatiques, et appeler à intégrer les besoins des personnes en situation de handicap dans les politiques d'adaptation, de gestion environnementale et de réponse aux crises.

VI. Soutenir les initiatives locales et les modèles inspirants

Nous saluons les expériences présentées lors du Forum, notamment :

- les projets communautaires d'énergie solaire,
- les initiatives de plaidoyer climatique menées par des jeunes,
- les expériences méditerranéennes de protection des écosystèmes locaux,
- la valorisation de la recherche scientifique et des savoirs traditionnels pour l'adaptation climatique.

VII. Économie et financement climatiques

1. Repenser les modèles économiques — au niveau international et national — afin de préserver l'environnement et éviter un réchauffement supplémentaire.
2. Restructurer les échanges commerciaux mondiaux vers une plus grande équité pour les pays en développement, au-delà du « capitalisme vert » et du « colonialisme vert».
3. Exiger des pays historiquement responsables des émissions, en particulier les pays riches, qu'ils financent la transition climatique dans les pays les plus touchés.
4. Combattre l'extractivisme destructeur des ressources naturelles et imposer des sanctions aux entreprises qui violent les normes environnementales.
5. Protéger la souveraineté des États sur leurs ressources naturelles et empêcher leur marchandisation au détriment des populations.

VIII. Engagements communs

Nous, participantes et participants, nous engageons à :

1. Renforcer la coopération euro-méditerranéenne pour défendre une transition écologique juste, protégeant la dignité humaine et les droits sociaux.
2. Promouvoir la participation effective des communautés locales et de la société civile à la COP30 au Brésil, et porter les recommandations de la Déclaration de Rabat dans les négociations internationales.
3. Mettre en place un mécanisme annuel de suivi de la mise en œuvre des recommandations de cette Déclaration au Maroc et dans les partenariats méditerranéens.
4. Exprimer notre solidarité totale avec le peuple palestinien et rejeter toutes les formes de violence, de ciblage et de génocide dont il est victime.

La Déclaration de Rabat 2025 est un appel ouvert à construire un avenir climatique juste — fondé sur les droits, sur la participation des populations à la décision, et sur une transition écologique qui ne laisse personne de côté : ni les femmes, ni les jeunes, ni les zones rurales, ni les travailleurs, ni les migrant·e·s, ni les personnes en situation de handicap, ni les communautés touchées par les conflits et les guerres.

Fait à Rabat,
Le samedi 15 novembre 2025